الميزة التنافسية للموقع الجغرافي وتنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي

The competitive advantage of geographical location and diversification of income sources in the Libyan economy

د. صابر المهدي الوحش[1]

كلية الاقتصاد، جامعة طرابلس -ليبيا

s.alwahsh@uot.edu.ly

تاريخ الارسال: 09 /2024/04 تاريخ القبول: 22 /2024/04 تاريخ القبول: 11 /2024/06

ملخص:

هدف البحث الى دراسة تنافسية الموقع الجغرافي لليبيا، للتعرف على دوره الممكن في تنويع مصادر الدخل، واعتمد البحث على التحليل الوصفي وذلك من خلال اربع محاور يهتم الأول بالتنافسية، أما الثاني يهتم بالتنويع الاقتصادي ومؤشراته، ويهتم الثالث بمؤشرات الدول الأفريقية الحبيسة على الحدود الجنوبية لليبيا، ويعرض الرابع الدور الممكن للموقع الجغرافي في تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي ، وتم التوصل الى مجموعة من النتائج أهمها: أن موقع ليبيا جغرافياً يمنحها ميزة تنافسية تمكنها من تنويع مصادر دخلها؛ من خلال انشاء وتفعيل مناطق اقتصادية حرة على ساحلها الشمالي وحدودها الجنوبية، الا أن تحقيق هذه المناطق للأهداف المنشودة ضعيف نتيجة لضعف البنية التحتية المتمثلة في شبكة الطرق المتهالكة والمنظومة المصرفية غير المتطورة، وشبكة الاتصالات الضعيفة، بالتالي، ولتفعيل مساهمة الموقع الجغرافي في تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي أوصى البحث بتطوير مشاريع البنية التحتية والإسراع في أنشاء المناطق الحرة.

الكلمات المفتاحية: *الموقع الجغرافي، التنافسية، المناطق الحرة، تنويع مصادر الدخل، الاقتصاد الليبي.*

Abstract

The research aimed to study the competitiveness of Libya's geographical location, to identify its possible role in diversifying sources of income. The research relied on descriptive analysis through four axes: the first is concerned with competitiveness, the second is concerned with economic diversification and its indicators, and the third is concerned with indicators of African countries landlocked on the southern borders of Libya. The fourth presents the possible role of geographical location in diversifying sources of income in the Libyan economy, and a set of results were reached, the most important of which are: that Libya's geographical location gives it a competitive advantage that enables it to diversify its sources of income; By establishing and activating free economic zones on its northern coast and southern borders, however, the achievement of these desired goals by these areas is weak as a result of the weak infrastructure represented by the dilapidated road network, the undeveloped banking system, and the weak communications network. Therefore, to activate the contribution of the geographical location in diversifying the sources of income in Libyan Economy The research recommended developing infrastructure projects and accelerating the establishment of free zones.

Keywords: *geographical location, competitiveness, free zones, diversification of sources of income, the Libyan economy.*

1– **المؤلف المرسل** : د. صابر المهدي الوحش، *s.alwahsh@uot.edu.ly*

مقدمة:

يعاني الاقتصاد الليبي من تخلف واضح في مختلف المجالات، ويحتاج الى إحداث تنمية لتنويع وزيادة الدخل، لكن الاعتماد شبه التام على الايرادات النفطية وتدبدب أسعاره في السوق الدولية والاغلاقات المتكررة لموانى التصدير؛ وارتفاع نسبة البطالة والتضخم؛ والظروف الحالية المتمثلة في عدم الاستقرار السياسي؛ وعدم وجود خطط اقتصادية واضحة؛ وغيرها من المشاكل الاقتصادية والسياسية تحد من القدرة على تنفيذ اي برنامج وطني للإصلاح الشامل، لكن هذا لا يمنع من الاشارة الى المخارج التي يمكن أن توجه الاقتصاد وخصوصاً القطاع الخاص الى إحداث نقلة نحو تنويع مصادر الدخل ومحاصرة معدل البطالة والتضخم والحد من الاثار السلبية للاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الليبي، وتسعى هذه الورقة الى ابراز الدور الممكن للموقع الجغرافي لإحداث هذه النقلة، فكما هو معلوم أن ليبيا هي دولة متوسطية مطلة على البحر الابيض المتوسط بساحل طويل يقابلها في الجانب الآخر منه دول أوربية صناعية وغنية، وفي جنوبها دول أفريقية حبيسة وغنية بالموارد الطبيعية التي تحتاجها الدول الصناعية لاستمرار نموها، وهذه الدول الافريقية تحتاج الى السلع المصنعة وكذلك التقنية لاستغلال مواردها والتي تملكها الدول الصناعية ، وليبيا يمكن أن تلعب حلقة الوصل بين الطرفين وتستفيد من ذلك بشكل كبير.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة هذا البحث في الاهمال الواضح لموقع ليبيا الجغرافي في خطط وبرامج اصلاح وتطوير الاقتصاد الليبي، رغم ما يقدمه هذا الموقع من مزايا والتي لو تم استغلالها لكانت قاطرة للتنمية ورافداً اساسياً لتنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني، ويمكن صياغة المشكلة في سؤال رئيسي هو: ماهي الميزة التنافسية التي يوفرها الموقع الجغرافي للدولة الليبية باعتباره همزة وصل بين الدول الحبيسة تشاد والنيجر والدول الصناعية الاوربية في تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي؟

أهمية البحث:

يعتمد الاقتصاد الليبي على مورد وحيد في توفير جل احتياجاته؛ في الوقت الذي يتوفر لديه من الموارد الطبيعية ما يمكنه من تنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط، ونظرا للدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه الموقع الجغرافي للدولة الليبية من خلال زيادة وتنويع الدخل، وتحسين دخل الفرد، وتوفير فرص عمل جديدة وامتصاص البطالة، وضمان إعادة توزيع الدخل بشكل أفضل بما يضمن تحسن المستوى المعيشي للفرد، عليه فإن أهمية هذا البحث تكمن في الاستفادة من الموقع الجغرافي وما يمنحه من ميزة تنافسية للاقتصاد الليبي.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الميزة التنافسية التي يوفرها الموقع الجغرافي للدولة الليبية والاستفادة منه في خلق مشروعات ذات جدوى اقتصادية تعتمد بنسبة كبيرة على تجارة العبور وتوابعها، الأمر الذي يسهم في تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي من جهة، وخلق دافع لدى سكان المناطق الداخلية والحدود الجنوبية من النزوح الى الشمال في الدولة الليبية، ويساعد ايضاً في الحد من هجرة سكان الدول الأفريقية الى الدول الأوربية.

فرضية البحث:

إن واقع التنمية في الدولة الليبية لا يعكس الواقع الحقيقي للإمكانات الطبيعية المتوفرة في الدولة خصوصاً الموقع الجغرافي.

المنهج المستخدم:

تعتمد الورقة في مناقشة الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل المعطيات المتوفرة، ومن أجل الوصول إلى هدف البحث فقد تم تقسيمه إلى أربعة مطالب هي كالتالي:

بعد عرض الدراسات السابقة يتناول المطلب الأول: الإطار النظري للتنافسية وتحديد التعريف الذي سيعتمد عليه الباحث في هذه الورقة، أما المطلب الثاني فيتناول التنويع الاقتصادي ومؤشراته اما المطلب الثالث يتناول واقع ومؤشرات رئيسية للاقتصادات الافريقية الحبيسة التي تقع جنوب ليبيا، ويهتم المطلب الرابع بالموقع الجغرافي لليبيا وتنويع مصادر الدخل وسوف تتضمن الخاتمة أهم النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

يتناول هذا القسم عرض لنتائج بعض الدراسات السابقة التي درست التنوع الاقتصادي ومؤشرات قياسه، وسنحاول التركيز على الدراسات التي تمت على الاقتصادات المشابهة (الاقتصادات الريعية)، وفيما يلي استعراض الاهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة:

1- دراسة (موسى باهي وكمال روابنية 2016)[1]: بعنوان "التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط" وهدفت الورقة إلى دراسة واقع التنويع الاقتصادي في بعض البلدان العربية على اعتبار التنويع خياراً اساسياً لتحقيق التنمية، وركزت على أهم محددات النجاح في هذه الدول خصوصاً في ظل التحديات الحالية التي تواجهها هذه الدول جراء تقلبات أسعار النفط. وخلصت الدراسة إلى أن تنويع مصادر الدخل في هذه الدول يتطلب الحد من العوائق والتحديات التي تحدُّ من التنوع الاقتصادي وأوصت بالاستفادة من تجارب دول العالم الرائدة في التنويع الاقتصادي.

2 – دراسة (كورتل، مهري 2019) [2]:بعنوان " الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي – دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة (2011-2017)"، هدفت الدراسة الى التعرف على مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال المدة المحددة واعتمدت على معامل هيرفندال-هيرشمان والذي يستخدم لقياس مدى تنويع الاقتصاد بالاعتماد على المؤشرات الاقتصادية الكلية (الصادرات، الواردات، الناتج المحلي، التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، و إيرادات الموازنة العمومية) والتي تعكس الأداء الاقتصادي، و توصلت الدراسة إلى أن الاقتصادات الريعية كالاقتصاد الجزائري يجب أن تتبنى التنويع الاقتصادي كسياسة تنموية جديدة تستهدف الانتقال التدريجي من التركيز إلى التنويع، و أن تفك تبعيتها المطلقة للنفط كمورد أساسي للتنمية الاقتصادية، ، و ذلك بهدف خلق مصادر جديدة للدخل بعيدا عن النفط.

3- دراسة (سليمة أحمد و عائشة كيحلي 2022) [3]:بعنوان "واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء تجارب الدول النفطية باستخدام مؤشر هيرفندال- هيرشمان للفترة 2017-2021، هدفت الدراسة الى التعرف على واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر و السياسات المتبعة لتحقيقه والخروج من الاقتصاد الريعي، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وعرضت أهم النماذج لاقتصاديات دول نفطية خاضت تجربة التنويع الاقتصادي للحد من سيطرة النفط على اقتصادها، وعرض أهم الاستراتيجيات المتبعة في الجزائر في تجربة التنويع، وقامت الدراسة بحساب مؤشر هيرفندال -هيرشمان للفترة (2017-2021)، اعتماداً على متغيرين أساسيين هما (التنوع القطاعي وتنويع الصادرات) لمعرفة مستوى التنويع الذي وصلت له خلال نفس الفترة. توصلت الدراسة إلى نتيجة رئيسية وهي: أن الجزائر بالرغم من البرامج التي هدفت الى تحقيق تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، إلا أن الواقع يؤكد عدم تمكنها من تنويع اقتصادها وبقاء سيطرة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري.

ومن خلال الدراسة السابقة المعروضة وغيرها من الدراسات التي اطلع عليه الباحث يتضح وجود خصوصية معينة لكل اقتصاد يمكن أن يعتمد عليها لإنجاح سياسة التنويع الاقتصادي فيه، وستتجه الورقة الى دراسة تنافسية الموقع الجغرافي وإمكانية مساهمته في أنجاح سياسة التنويع الاقتصادي في ليبيا.

المحور الأول: مفهوم التنافسية

يوجد تداخل كبير في مفهوم التنافسية، فتداخل التحليلات الجزئية (على مستوى المنشأة) مع التحليلات الكلية (على المستوى الوطني) خلق نوع من عدم الفهم لدى كثير من الباحثين والمهتمين؛ فاستخدام المؤشرات الجزئية والتي تستهدف قياس القدرة التنافسية للمنشأة أو الصناعة لا يمكن الاعتماد عليها في تحليل تنافسية الاقتصاد الوطني، واختلفت التعاريف التي حاولت تعريف التنافسية على مستوى القطاع أو المنشأة أو على المستوى الوطني، وللربط بين الموقع الجغرافي للدولة الليبية والتنافسية ستقتصر الورقة على تعريف التنافسية على مستوى الدولة وليس على مستوى القطاع أو الصناعة نظراً لطبيعة الورقة.

وفي هذا الإطار ركزت مدرسة رجال الإدارة على موضوع التنافسية بشكل كبير، ويعتبر (مايكل بورتر) أحد البارزين في هذه المدرسة، فقد ركزت هذه المدرسة على الجوانب المتعلقة بالتكلفة والإنتاجية، واعتبرت التنافسية سياسة وطنية يتم تنميتها والاستفادة منها عبر زيادة الإنتاجية اعتماداً على الابتكار في الإنتاج بدلاً من الاعتماد على ميزة اليد العاملة الرخيصة أو المناخ المناسب أو امتلاك الموارد الطبيعية، بينما ركزت مدرسة الاقتصاديين على النمو المستدام والرفاه الاقتصادي وترى أن الاقتصاد القادر على تحقيق نمو مستدام ومستوى انتاجية مرتفع وتحقيق رفاه اقتصادي لمواطنيه يعد اقتصاداً تنافسياً، واعتماداً على هذا الاتجاه في الطرح والتفكير فقد عُرفت التنافسية على مستوى الدولة بتعاريف مختلفة، ويختلف التعريف من منظمة الى أخرى ومن كاتب الى أخر، بل احياناً يختلف تعريف التنافسية من وثيقة الى أخرى لنفس المؤسسة، فقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) التنافسية على مستوى الاقتصاد الوطني بأنها " الدرجة التي يستطيع البلد في ظل أسواق حرة وعادلة إنتاج السلع والخدمات التي تواجه أذواق الأسواق الدولية وفي نفس الوقت المحافظة على توسيع الدخول الحقيقية لمواطنيها في المدى الطويل" (الياس، 2021)[4] وعرفتها نفس المنظمة بأنها " المقدرة على توليد المداخيل من عوامل انتاج تكون مرتفعة نسبياً بالإضافة إلى توليد مستويات عمالة مستدامة لعوامل الإنتاج وفي الوقت نفسه المقدرة على التعرض للمنافسة الدولية" (نوري منير 23)[5]، وقد عرفها المعهد الدولي للتنمية والإدارة عام (2003) بأنها "جزء من اقتصاد المعرفة الذي يحلل الوقائع والسياسات والتي تحدد قدرة الدولة على إيجاد بيئة مناسبة والحفاظ عليها، والتي تساعدها على توليد القيمة المضافة المستدامة لمؤسساتها وزيادة الازدهار لشعوبها" (المرصد الوطني للتنافسية 2011)[6]، وعرفها المنتدى الاقتصادي العالمي للتنمية بأنها " مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية في الاقتصاد، وتعتبر البلدان الأكثر تنافسية بأنها الأقدر على النمو على المدى المتوسط والطويل" (المرصد الوطني للتنافسية 2011)[7]، وتوصل المعهد العربي للتخطيط الى تبني تعريفاً للتنافسية الوطنية بأنها " الأداء الحالي الكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى " (جسر التنمية،2010)[8]، وستعتمد الورقة على التعريف المعتمد لدى المعهد العربي للتخطيط، وهذا التعريف يضع مفهوماً واضحاً للتنافسية يركز على الاسواق الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر كمداخل أساسية لتطوير التنافسية العربية، ومن خلاله يمكن وصف التنافسية بأنها حالة تكامل بين اقتصاديين بهدف زيادة القيمة المضافة لكليهما ويحقق كل منهم ربحاً دون خسارة الآخر، وستعتمد مضمون الورقة على هذا التعريف وهذا الاتجاه في تبيان الدور الممكن للموقع الجغرافي لليبيا لتنويع مصادر الدخل اعتماداً على الميزة التنافسية التي يوفرها الموقع الجغرافي لليبيا.

المحور الثاني: تنويع مصادر الدخل:

سيقتصر هذا المحور على تعريف التنويع الاقتصادي وعرض المؤشرات الدالة عليه، والأهداف التي تسع الدول الى تحقيقها من وراء تنويع مصادر دخلها، وسنعرض المفاهيم والأهداف والأهمية تم المؤشرات الرئيسية التي يعتمد عليها في معرفة مدى تنوع الاقتصاد من عدمه وذلك كالتالي:

أولا: مفاهيم التنويع الاقتصادي:

تعددت التعريفات لمصطلح التنويع الاقتصادي، فمنهم من يعرف التنويع على" أنه تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال الى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه الى الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع، ويعرف التنويع ايضاً على أنه تنويع مصادر الدخل الوطني وتخفيف الاعتماد على النفط عن طريق زيادة إسهام القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي" (مجلخ، بشيش، ص48)[9]، ومنهم من يعرفه بأنه "تقليل الاعتماد على قطاع واحد، وإيجاد صادرات جديدة ومصادر مختلفة للإيرادات غير المصادر التقليدية المعروفة، والتخلي عن الدور القيادي للقطاع العام، وتعزيز دور القطاع الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية لضمان الحصول على إيرادات دائمة ومستقرة" (بلباي، عميش، ص 207)[10]، ومنهم من يعرف التنويع على أنه" عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات" (بن عزيز، طاهري، ص 142)[11]. يتضح لنا من كل ما سبق أن التنويع كمفهوم شامل هو مجموعة من السياسات التي تهدف إلى إيجاد اقتصاد يعتمد في نمو دخله على قطاعات متنوعة وبنسب مختلفة، وهو ما يتطلب بناء قاعدة إنتاجية واسعة وتنويع القطاعات الإنتاجية.

ثانياً: أهداف التنويع الاقتصادي:

يهدف التنويع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها: تقليل المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني نتيجة اعتماده على سلعة واحدة أو قطاع واحد، ويهدف ايضاً الى تقليل المخاطر الناتجة عن انخفاض حصيلة الصادرات نتيجة اعتماد الدولة على مصدر واحد مثل اعتماد ليبيا على النفط كمورد شبه وحيد، ويهدف الى زيادة درجة الروابط بين القطاعات الإنتاجية التي تؤدي إلى زيادة القيمة المضافة، حيث يسهم التنويع الرأسي في زيادة الروابط بحيث تكون مخرجات القطاع هي مدخلات إنتاجية لقطاع آخر أي انشاء روابط أمامية وخلفية بين القطاعات المختلفة، كما يهدف الى توفير فرص عمل جديدة و رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الاستثمار في عدد أكبر من القطاعات، وحماية الأمن القومي من خلال حماية الأمن الاقتصادي وخاصة الأمن الغذائي، كما يسهم التنويع في استدامة التنمية من خلال استقرار معدل النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية لعوائد مستقرة اقتصاديا وتجارة قابلة للنمو والتوسع وتنوع الصادرات وزيادتها باستمرار، وفتح المجال أمام مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. (الخطيب، 2014، ص6 -8)[12]

ثالثاً: أهمية التنويع الاقتصادي:

أن النمو السكاني المتزايد يؤثر في الدولة التي تعتمد على مصدر واحد لأن القوى العاملة المتزايدة تحتاج إلى توفير فرص عمل جديدة، وإلا فإن معدل البطالة سوف يرتفع في الاقتصاد، أما إذا تم تبني منهج التنويع الاقتصادي فان النمو السكاني يكون وفق خطط استراتيجيات مدروسة ويرتفع معدل الناتج القومي الإجمالي للدولة تبعاً لارتفاع معدل النمو السكاني، ومعلوم أن ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي بنسبة تفوق معدل نمو السكان مؤشر جيد للاقتصاد. كما يحد تنوع الاقتصاد من دخول الدولة في أزمات اقتصادية نتيجة اعتمادها على مورد وحيد، فانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية أو انخفاض الكمية المصدرة منه تؤثر على مستوى معيشة المواطن الليبي وكذلك على استمرار المشاريع التنموية، بالتالي فأن التنويع يحد من أزمة التقلبات في أسعار النفط وكمياته المصدرة ويحصن الاقتصاد ويمنحه المرونة للتكيف مع تغير الظروف التي تظهر من حين إلى أخر.

رابعاً: مؤشرات التنويع الاقتصادي: (شريط، ولد الصافي، ص 107-108)[13]

يمكن قياس مدى التنوع الاقتصادي في أي اقتصاد من خلال جملة من المؤشرات، فمن المؤشرات ما يعتمد على الملكية لوسائل الإنتاج، ومنها ما يعتمد على التشابكات الاقتصادية بين القطاعات، ومنها ما يعتمد على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

1- مؤشر الملكية:

ووفقاً لمؤشر الملكية فاذا كانت ملكية وسائل الإنتاج وممارسة النشاط الاقتصادي وإدارة الاقتصاد بشكل عام تتم من قبل الدولة، فذلك يدل بوضوح على أن الاقتصاد أقل تنوعا، والعكس كلما كان دور القطاع الخاص أكبر من دور القطاع العام كان الاقتصاد أكثر تنوعاً وفقاً لهذا المؤشر.

2- مؤشر التشابك:

اما مؤشر تشابك القطاعات الاقتصادية فيعتمد على الروابط الامامية والخلفية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث يوضح هذا المؤشر مدى تنوع الاقتصاد من عدمه من خلال مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد، وهذا لا يعني أن تكون القطاعات متساوية من حيث مساهمتها بقدر ما تعني أن تكون جميع القطاعات فعالة وفقاً لأهميتها ووزنها في الاقتصاد، وأن تساهم القطاعات القائدة منها في تفعيل القطاعات الأخرى وتنشيطها بالارتباطات بين القطاعات المختلفة، وأن لا تكون قطاعات قائدة مستقله تعمل بشكل انفرادي ولا تعمل على تغذية باقي القطاعات داخل الاقتصاد الوطني مثل ما يحصل في العلاقة بين القطاع النفطي وباقي القطاعات في الاقتصاد الليبي، فالعلاقة بين القطاع النفطي وبقية القطاعات في الاقتصاد الليبي منفصلة ولا ترتبط الا من خلال الإيرادات فقط.

3- مؤشر المتغيرات الاقتصادية الكلية:

اما قياس التنوع اعتماداً على مؤشر المتغيرات الاقتصادية الكلية فيمكن توضيحه كالتالي:

أ- الصادرات: يمكن معرفة تنوع الاقتصاد من أحاديته من خلال الصادرات وحجمهاً فكلما كان عدد السلع المصدرة وحجمها أكبر كلما دل على تنوع الاقتصاد وبعيد عن الأحادية، والعكس ليس شرطاً صحيحا، إذ ربما يكون الاقتصاد في بعض الأحيان اقتصاد متنوع لكنه يسد الحاجة المحلية فقط دون التصدير أو لا يستطيع منافسة السلع الدولية في اقتصاداتها ويقوم هذا الاقتصاد بحماية منتوجاته من المنافسة من خلال سياسات تجارية حمائية.

ب- الناتج المحلي الإجمالي: يتكون الناتج المحلي الإجمالي من ناتج كافة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، التوزيعية، الخدمية، ويعد من أبرز المتغيرات التي توضح مدى تنوع الاقتصاد من عدمه، فعندما تتم ملاحظة إن نسبة قطاع معين ترتفع بشكل كبير جداً على حساب بقية نسب القطاعات الأخرى فهذا يعني أن الاقتصاد أحادي الجانب والعكس صحيح.

ج- الإيرادات العامة: أي كلما تكون إيرادات الدولة متنوعة وبنسب متقاربه وبعيدة عن الاقتراض والإعانات والإصدار النقدي الجديد كلما دل ذلك على تنوع الاقتصادي والعكس صحيح.

د - الواردات: يمكن التعرف على تنوع الاقتصاد من عدمه من خلال كمية وأنواع السلع المستوردة، فكلما كان حجم وأنواع السلع المستوردة أكبر كلما دل ذلك على عمق أحادية الاقتصاد بشكل أكبر، والعكس صحيح كلما كان حجم وعدد السلع المستوردة أقل يكون الاقتصاد أقرب الى التنويع الاقتصادي.

وتعتبر عملية التنويع الاقتصادي وسيلة وليس هدفاً نهائياً في عملية التنمية الاقتصادية، وترتبط عملية التنويع الاقتصادي بأهم أهداف التنمية والمتمثلة في التوازن بين قطاعات الاقتصاد القومي، والاستفادة من المزايا النسبية لكل منطقة أو إقليم، والاعتماد المتبادل بين المشاريع في مجالات للإنتاج والتسويق.

المحور الثالث: واقع ومؤشرات رئيسية للاقتصادات الافريقية الحبيسة التي تقع جنوب ليبيا:

يحد ليبيا من الجنوب دول أفريقية حبيسة هي النيجر وتشاد يليها جمهورية أفريقيا الوسطة وغيرها من الدول الحبيسة التي ليس لها اطلالة بحرية مما يزيد من تكاليف نقل البضائع منها واليها، ويشكل عقبة رئيسية أمام نمو اقتصاداتها، وتمتلك هذه الدول الكثير من الموارد الطبيعية لكن أيضاً تكاليف النقل العالية وعدم وجود طرق وسكك حديدية تربطها بالبحر يحد من استفادتها من هذه الموارد.

أولا: دولة تشاد:

تقع دولة تشاد في وسط أفريقيا تحدها الكاميرون والنيجر ونيجيريا وأفريقيا الوسطى وليبيا والسودان، وتبلغ مساحتها 1.284 مليون كم مربع، ويبلغ عدد سكانها حوالي 12 مليون نسمة (تعداد 2013)، مناخها صحراوي في الشمال واستوائي في الجنوب، ولها موارد طبيعية يأتي في مقدمتها النفط واليورانيوم والكاولين وكربونات الصوديوم. وتعد تكلفة الطاقة والنقل من أهم المعوقات التي تعوق التنمية الاقتصادية في دولة تشاد، ويعتمد الاقتصاد التشادي على الثروة الحيوانية والزراعة بنسبة تصل الى 80%، وتتركز صادراته بشكل كبير على الصمغ العربي والقطن.

جدول رقم (1) مؤشرات رئيسية لسنوات مختارة عن دولة تشاد

المؤشر	2000	2005	2010	2015	2020	2021
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار)	1.39	6.65	10.67	10.95	10.72	11.78
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	166.20	658.60	892.60	776.00	652.30	696.40
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	-0.90	17.30	13.60	2.80	-1.60	-1.20
معدل البطالة من اجمالي القوى العاملة	0.80	0.90	1.00	1.10	1.70	1.90
التضخم	3.80	7.90	2.00	4.40	4.50	-0.80
تعداد السكان (مليون)	8355	10096	11952	14110	16425	16914
معدل نمو السكان	3.70	3.60	3.30	3.20	3.0	2.9
نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي من اجمالي الناتج	8.30	-1.50	2.90	5.10	5.20	4.80

المصدر : https://data.albankaldawli.org/country/chad?view=chart

وتعد دولة تشاد دولة فقيرة كما هو موضح في الجدول رقم (1) فلم يتعدى ناتجها المحلي أثني عشر مليار دولار طوال فترة الدراسة، ونصيب الفرد من هذا الناتج سبعمائة دولار في المتوسط خلال نفس الفترة، ومعدل نمو الناتج أيضاً منخفض، ومن الواضح أنها تعاني من تضخم وارتفاع في معدل البطالة ومعدل نمو سكاني مرتفع نسبياً، وتعد هذه الدولة من حيث الموقع داعم رئيس لتنافسية الموقع الجغرافي لليبيا، فهي حبيسة وتطل على دول حبيسة ولها روابط اجتماعية من ليبيا، وحدود طويلة مع ليبيا.

ثانياً: دولة النيجر:

تقع النيجر في وسط القارة الافريقية، وتشكل الصحراء الكبرى معظم مساحتها، ويبلغ عدد سكانها حوالي ثلاثة وعشرون مليون نسمة كما هو موضح في الجدول رقم (2)، ويعتمد اقتصادها على استخراج المعادن وتصديرها، ويأتي في مقدمة هذه المعادن اليورانيوم تم

الفحم والحديد والفوسفات والقصدير والذهب، ورغم وجود هذه الموارد الا أنها تعاني الفقر بسبب عدم قدرتها على استغلال الموارد المتوفرة لديها بشكل مناسب لأسباب مختلفة، ومن أبرز هذه الأسباب سيطرت الدول الاستعمار القديم على منابع هذه الموارد، وتعد النيجر رابع دولة على مستوى العالم في أنتاج اليورانيوم، ورغم ذلك يعيش (40%) من سكانها في فقر مدقع حسب تصنيف البنك الدولي عام (2019)، وتعد هذه الدولة داعم رئيس لتنافسية الموقع الجغرافي لليبيا، فتعدادها السكاني الكبير والموارد الاقتصادية التي تمتلكها النيجر وحاجتها الى تصديرها واستيراد احتياجاتها بتكلفة أقل يعد داعم رئيس لتنافسية الموقع الجغرافي لليبيا.

جدول رقم (2) مؤشرات رئيسية لسنوات مختارة عن دولة النيجر

المؤشر	2000	2005	2010	2015	2020	2021
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار)	2.24	4.76	7.85	9.68	13.74	14.95
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	197	321	476	484	567	594
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	-1.20	7.30	8.60	4.40	3.60	1.40
معدل البطالة من اجمالي القوى العاملة	1.50	3.10	0.80	0.50	0.60	0.80
التضخم	2.90	7.80	0.80	-0.60	2.90	3.80
التحويلات الشخصية الواردة نسبة من الناتج المحلي	0.60	1.50	1.70	1.80	3.80	-
تعداد السكان (مليون)	11331	13624	16464	20001	24206	25130
معدل نمو السكان	3.60	3.70	3.80	3.90	3.80	3.70
نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي من اجمالي الناتج	0.70	1.10	10.10	5.50	2.60	-

المصدر : *https://data.albankaldawli.org/country/niger?view=chart*

المحور الثالث: الموقع الجغرافي لليبيا وتنويع مصادر الدخل:

أولاً: واقع الاقتصاد الليبي:

من خلال عرض رأي مدرسة رجال الإدارة في موضوع التنافسية والتي ركزت على الجوانب المتعلقة بالتكلفة والإنتاجية، واعتبرت التنافسية سياسة وطنية يتم تنميتها والاستفادة منها عبر زيادة الإنتاجية اعتماداً على الابتكار في الإنتاج بدلاً من الاعتماد على ميزة اليد العاملة الرخيصة أو المناخ المناسب أو امتلاك الموارد الطبيعية، يتضح أن موقع ليبيا الجغرافي يمنحها ميزة تنافسية قوية يمكن الاعتماد عليها في تنويع مصادر الدخل، فاذا اعتبرت التنافسية سياسة وطنية وقاعدة يمكن البناء عليها في زيادة الإنتاجية يمكن لليبيا أن تحتل مكانة متقدمة بين الدول، فكما نعلم يعاني الاقتصاد الليبي من جملة من المشاكل تمثلت في اختلال هيكلي في بنية الاقتصاد واعتماده على الإيرادات النفطية في تمويل مختلف نفقاته سوء النفقات الجارية أو التسييرية أو النفقات التنموية، ويفتقر الاقتصاد الليبي الى رؤية استراتيجية واضحة تحدد مسار مؤسساته، ويعاني من خلل في توزيع الدخل بين السكان الامر الذي نتج عنه تدني مستوى الرفاه الاقتصادي، وتنامي النشاط الاقتصادي في الاقتصاد غير الرسمي بنسب عالية مما حرم الاقتصاد من إيرادات كان يمكن تحصيلها لو تم تنظيم هذا النشاط، ويعتمد جل السكان على الوظيفة العامة لتحقيق الدخل والنقص في العمالة الماهرة المدربة لعدم وجود الحافز على ذلك، أي إن واقع التنمية في الدولة الليبية لا يعكس الواقع الحقيقي للإمكانات الطبيعية المتوفرة في الدولة.

كل هذه المشاكل وغيرها يدفع نحو البحث عن مصادر أخرى للدخل في الاقتصاد الليبي سعياً لإبعاده عن الاعتماد على مورد يتيم للدخل، ودفع القوى العاملة الى مجالات أكثر إنتاجية بعيداً عن الوظيفة العامة، وهذا يتطلب بناء استراتيجية واضحة بأهداف عامة تحكم كل أنشطة الدولة حتى نصل الى نقلة في الاقتصاد الليبي.

وتماشياً مع عنوان وهدف الورقة والتي لا تتسع لعرض كافة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد المحلي، كما لا يمكن عرض الكثير من الحلول لهذه المشاكل؛ عليه سوف نقتصر على عرض ما يمكن أن يسهم به الموقع الجغرافي للدولة الليبية والاستفادة من أنشاء وتفعيل المناطق الحرة في تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي.

وبمراجعة تعريفات التنويع الاقتصادي ومؤشراته التي عرض بعضاً منها في صدر هذه الورقة نلاحظ التالي:

1- من خلال مؤشر الملكية يتضح أنه إذا كانت ملكية وسائل الإنتاج وممارسة النشاط الاقتصادي وإدارة الاقتصاد بشكل عام هي تحث الدولة، فذلك يدل بوضوح على أن الاقتصاد أقل تنوعا، والعكس كلما كان دور القطاع الخاص أكبر من دور القطاع العام كان الاقتصاد أكثر تنوعاً، وفقاً لهذا المؤشر؛ واستنادا الى ذلك وبمعلومية أوضاع الملكية في الدولة الليبية يتضح أن جل النشاط الاقتصادي يمارس وتتم ادارته بواسطة القطاع العام، وتشير اغلب الدراسات أن إدارة القطاع العام لهذه الموارد تتسبب في هذر الكثير من هذه الموارد، إضافة الى الفساد المستشري في القطاع العام مما يؤكد على أن الاقتصاد الليبي غير متنوع وفقاً لهذا المؤشر.

2- اعتماداً على مؤشر تشابك القطاعات الاقتصادية والذي يعتمد على الروابط الامامية والخلفية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث يوضح هذا المؤشر مدى تنوع الاقتصاد من عدمه من خلال مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد، وبمطالعة بيانات التشابك بين القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي والروابط بينها يتضح ضعف الروابط بين هذه القطاعات، فالصناعات الغذائية القائمة على سبيل المثال لا الحصر لا تعتمد في مدخلاتها على منتجات القطاع الزراعي كما يفترض أن يكون، لكن جل الصناعات الغذائية القائمة تعتمد على استيراد المواد الخام المستعملة في عملياتها الإنتاجية من الخارج، وما يؤكد ذلك حجم الواردات من المواد الخام لهذه الصناعات (النشرة الاقتصادية، جدول رقم 33)[14]، كما أن القطاع النفطي كذلك ليس له روابط مع القطاعات الأخرى الا من حيث ما يوفره من عملة أجنبي للاقتصاد المحلي.

3- اعتماداً على مؤشر المتغيرات الاقتصادية الكلية الناتج المحلي الإجمالي الصادرات الواردات والإيرادات العامة نلاحظ التالي:

- فيما يخص تركيبة الناتج المحلي الإجمالي يتضح من خلال تفاصيل بيانات الناتج المحلي الإجمالي (الحسابات القومية 2006-2019، ص19)[15] والموضحة في الشكل أدناه أن مساهمة قطاع أنشطة استخراج النفط والأنشطة المتعلقة بها تشكل في المتوسط أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما النسبة الباقي توزع على القطاع الصناعي والزراعي والخدمي، أي أن جل الناتج يعتمد على قطاع النفط فقط، وهذا القطاع ليس له علاقة مباشرة مع باقي قطاعات الاقتصاد المحلي، مما يوكد أحادية الاقتصاد الليبي.

الشكل رقم (1) هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفترة (2006–2019)

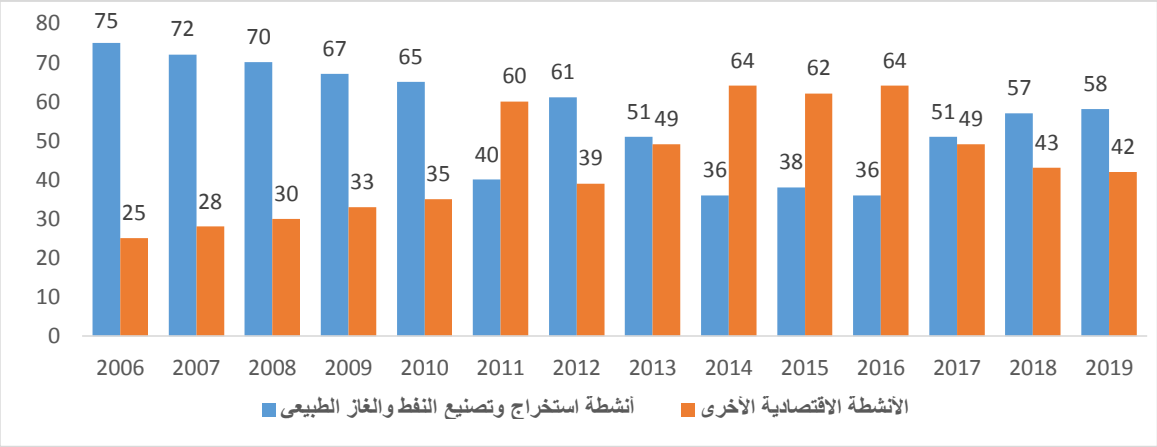

- وفيما يخص مؤشر الصادرات فيمكن معرفة تنوع الاقتصاد من أحاديته من خلال حجم الصادرات وتنوعها، فكلما كان عدد السلع المصدرة وحجمها أكبر كلما دل على تنوع الاقتصاد وبعيد عن الأحادية، وبالاطلاع على البيانات الواردة في الشكل ادناه والتي تخص سنة 2022 لعشر مجموعات من المنتجات المصدرة والتي تشكل 99.88% من الصادرات الليبية، يلاحظ أن الصادرات النفطية تشكل 96.6% من قيمة الصادرات مما يؤكد أن الاقتصاد الليبي اقتصاد غير متنوع.

الشكل رقم (2) أهم 10 مجموعات من المنتجات التي صدرتها ليبيا في عام 2022 (بملايين الدولارات)

***المصدر** : انضمام ليبيا إلى اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: الفرص والتحديات – لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(unescwa.org) ص 26.*

- واما فيما يخص الواردات فيلاحظ انها متنوعة، فالاقتصاد الليبي يستورد في جل احتياجاته من السوق العالمية، سوء من السلع تامة الصنع او المواد نصف المصنعة مما يدل على عمق أحادية الاقتصاد الليبي، ويلاحظ ايضاً في هذا الجانب أن هناك جزء من هذه الواردات يتم أعادة تصديره لدول الجوار ولكن بطرق غير نظامية وهذا ما يدفع الى البحث في الية لتنظيم هذا التبادل حتى يدر ايراد على الدولة.
- وفيما يخص مؤشر الإيرادات العامة والذي يفيد بأنه كلما كانت إيرادات الدولة متنوعة وبنسب متقاربه وبعيدة عن الاقتراض والإعانات والإصدار النقدي الجديد كلما دل ذلك على تنوع الاقتصادي والعكس صحيح، لكن بيانات الاقتصاد الليبي تشير الى عكس ذلك تماماً، فالنسبة الأكبر من إيرادات الدولة تأتي من إيرادات بيع النفط الخام، ويتأثر الاقتصاد سلباً وبشكل كبير من خلال

تقلب أسعار النفط في الأسواق الدولية وايضاً من خلال التذبذب في كمية الصادرات نتيجة لتوقف الإنتاج في بعض الحقول النفطية بسبب الوضع الأمني الذي تعاني منه الدولة، وهذ المؤشر يؤكد عدم تنوع الاقتصاد الليبي.

نستنتج ومن خلال كل المؤشرات التي تستخدم لقياس مدى تنوع الاقتصاد من عدمه يلاحظ أن كل المؤشرات تدل على أحادية الاقتصاد الليبي مما يدفع نحو البحث في سُبل تنويع هذا الاقتصاد.

ثانياً: الموقع والمحيط الجغرافي لليبيا:

تقع ليبيا في شمال القارة الأفريقية، وتمتلك شاطئ بحري طويل على البحر الأبيض المتوسط يطل عليه من الجانب الأخر دول صناعية تمتلك صناعات متقدمة في مختلف المجالات وتحتاج الى تسويق هذه المنتجات، وبها أكبر محطات تجميع الحاويات القادمة من كل دول العالم، وهذه المحطات تستقبل في سفن كبيرة تحمل على متنها في المتوسط أربعة الاف حاوية وأكثر، ويتم توزيع هذه الحمولات على سفن أصغر تتجه الى مختلف الدول منها ليبيا والدول الأفريقية، وفي المقابل تطل ليبيا على مجموعة من الدول الأفريقية الحبيسة التي تزخر بمواد خام مختلفة غير مستغلة الاستغلال الأمثل، ويقطنها عدد كبير من السكان وهم في أمس الحاجة الى دخل يعينهم على الحياة، ويوفر عليهم مشاق الهجرة الى الدول الأوربية، ويمكن أن تقوم ليبيا ومن خلال موقعها وأهميتها في محيطها العربي والأفريقي بدور حلقة الوصل بين المشرق والمغرب العربي والجنوب الأوروبي والشمال الافريقي إذا ما توفرت البيئة المناسبة لذلك، أي أن موقع ليبيا جغرافياً يمنحها ميزة تنافسية، بالتالي هي غير منافسة لدول المحيط الأوروبية والأفريقية بل داعمة لها.

وفي هذا الصدد يمكن التركيز على الميزة التنافسية للقطاع التجاري والخدمي للاقتصاد الليبي المرتبط بالموقع الجغرافي، وتعد المناطق الاقتصادية الحرة و تجارة العبور من أهم هذه الأنشطة التي يمكن أن تكون نقطة انطلاق للاستفادة من الموقع الجغرافي، فربط شمال الدولة الليبية بحدودها الجنوبية بطرق وسكك حديدية أضافة الى موانٍ متطورة على طول الساحل الليبي يوفر في تكاليف نقل البضائع من وإلى الدول الحبيسة والدول الصناعية الأوروبية، ويوفر فرص عمل كثيرة، إضافة الى إمكانية قيام أنشطة التجهيز والتغليف والصناعات المكملة.

ثالثاً: المناطق الاقتصادية الحرة وتجارة العبور وتنويع مصادر الدخل:

تسهم المناطق الحرة في تشجع الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية، وتمنح التسهيلات في المنافذ البرية والبحرية، مما يدفع عجلة التنمية الاقتصادية، ويساعد على تنويع الصادرات، وزيادة النمو الاقتصادي. وعُرفت المناطق الحرة بتعريفات كثيرة؛ فالبعض يُعرفها بأنها "جزء من أراضي الدولة تسمح فيها بعمليات تجارية وصناعية وحالية مع دول العالم متحررة من قيود الجمارك والاستيراد والتصدير والنقد" وتُعرف بأنها "المساحة المقفلة تحت الحراسة حيث تخزن فيها البضائع سواء كانت تلك المساحة في ميناء بحري أو جوي أو كان داخلي أو على الساحل، حيث ترد إليها البضائع ذات الأصل الأجنبي بقصد إعادة التصدير أو العرض أو إدخال بعض العمليات الإضافية عليها"(منور أوسرير 2003، ص41)[16].

يُعرفها البعض الآخر بأنها "مناطق معفاة من الرسوم الجمركية وقيود الاستيراد، توفر بيئة تفضي إلى اجتذاب الاستثمارات، وترويج الصادرات ونقل التكنولوجيا وتوفر فرص العمل، وغير ذلك من الأنشطة بما في ذلك المرور العابر (تجارة الترانزيت) والشحن والتخزين والتوزيع" (باعمرو فتوح 2019، ص342)[17].

من خلال تعريفات المناطق الحرة يتضح أن المناطق الحرة هي جزء من أراضي الدولة؛ تدار بقوانين خاصة لكنها تحث سيطرة الدولة وغالباً تكون قريبة من المنافذ البرية أو البحرية؛ والهدف منها هو جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية من أجل توطين التكنولوجيا وتنويع الصادرات والدخل في الاقتصاد المحلي.

كان الهدف من وراء أنشاء بعض المناطق الحرة في ليبيا خلق روابط بين الاقتصادات المتقدمة مع الاقتصاد المحلي ونقل التقنية وكسب مهارات الإدارة الحديثة وتوطين الصناعات التصديرية وجدب الاستثمار الأجنبي، وفتح فرص عمل، وتنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني من خلال خلق بيئة استثمارية جاذبة للأنشطة الاقتصادية المتنوعة وتجارة العبور عبر التوظيف الأمثل للإمكانيات والموارد المحلية والتي على رأسها الموقع الجغرافي. وقد تم أنشاء المنطقة الحرة المريسة ببنغازي في عام 2007 على مساحة أجمالية تقدر بـ 1200 هكتار، كما تم أنشاء المنطقة الحرة بمصراتة عام 2000 على مساحة أجمالية تقدر بـ 2739 هكتار، كما تم أنشاء المنطقة الحرة أمساعد عام 2015 على مساحة أجمالية تقدر بـ 2500 هكتار، وتسعى الدولة الى تفعيل وأنشاء مناطق حرة خاصة في الجنوب الليبي لترتبط بهذه المناطق مثل المنطقة الحرة تمنهنت وغات والكفرة لتحقيق الهدف الأساسي من أنشاء المناطق الحرة على الساحل الليبي، فلن يكتمل المشهد ولن تتمكن المناطق الحرة الموجودة على الساحل من تحقيق هدف الاستفادة من العمق الأفريقي الا بوجود مناطق حرة على الحدود مع الدول الأفريقية إضافة الى المشروعات الأخرى المرتبطة بالطرق والاتصالات ومنظومة حديثة للمصارف، ومشاريع البنية التحتية وانشاء المناطق الحرة على السواحل الليبية وعلى الحدود الجنوبية في ليبيا مشاريع تخدم الاقتصاد العالمي في المجمل وبالأخص دول الجنوب الأوروبي والدول الافريقية الحبيسة. وهذا ما تسعى الدولة الى تحقيقه حالياً.

تعمل المناطق الاقتصادية الحرة على زيادة حركة التبادل التجاري بين الدول من خلال ما تمنحه من مزايا مثل التحرر من القيود الجمركية وتوفير بيئة تجارية مرنة وميسرة وغيرها، وتعتبر المناطق الحرة محركاً للنمو الاقتصادي وتساهم في تنويع مصادر الدخل من خلال جدبها للاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير فرص استثمارية متنوعة، وتسهم المناطق الحرة في تحقيق دخل أضافي من العملة الأجنبية.

وكما نعلم يعتمد الاقتصاد الليبي على القطاع النفطي بنسبة تتعدى 95% من إيراداته، كما يعتمد في إشباع جل احتياجاته من مختلف السلع على الواردات من السوق الدولية، بالتالي فالاهتمام بإنشاء المناطق الاقتصادية الحرة سوف يسهم في أبعاد الاقتصاد الليبي عن الاعتماد على هذا المورد الوحيد وسيساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ودعم إيرادات الميزانية العامة واستيعاب العمالة وإيجاد مصدر جديد لدعم جانب العرض من النقد الأجنبي.

والمناطق الاقتصادية الحرة لم تعد تقتصر على تجارة الترانزيت، بل تطورت بشكل كبير وأصبحت مناطق يتم فيها مزاولة العديد من الأنشطة والعمليات، بداية من التجارة والتخزين الى الصناعة والتوزيع و ما يتبعها من خدمات لوجستية، واعتماداً على الموقع الجغرافي للدولة الليبية والموارد الطبيعية المتوفرة فيتوقع من أنشاء هذه المناطق نجاح يساعد على تنويع مصادر الدخل ويوفر فرص عمل جديدة ومستدامة يستفيد منها جميع المواطنين خصوصاً وأن المناطق الاقتصادية الحرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمختلف القطاعات مثل القطاع الصناعي والقطاع الخدمي، وسوف تسهم هذه المناطق في زيادة الصادرات مما ينعكس في زيادة حصيلة النقد الأجنبي من العملات الأجنبية، ويقلل من تبعية الاقتصاد لمصدر واحد، ويحد من اثر التقلبات الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الليبي.

وبالنظر الى البيانات المعروضة عن الاقتصادات الافريقية الحبيسة يتضح تخلف هذه الاقتصادات، ويتضح كذلك حجم السكان الكبير لهذه الدول، وايضاً تعتبر هذه الدول من الدول البكر التي تملك كم كبير من الموارد الطبيعية غير المستغلة بالتالي هي في حاجة الى استغلال هذه الموارد لكن امكاناتها التقنية لا تسمح بذلك، كما أنها بحاجة الى توظيف العمالة الفائضة لديها، وفي أمس الحاجة الى سلع مصنعة بتكلفة أقل، بالتالي المصالح كلها مشتركة بين ليبيا وهذه الدول والدول الصناعية، مما يعني أن الاتجاه الى إقامة المناطق الحرة سيكون بمباركة من الجميع، فالكل مستفيد وليس منافس في هذا المشروع، بالتالي إقامة مثل هذه المناطق سيكون بدفع وتمويل من مختلف الدول المستفيدة من هذه المناطق.

كما تساعد المناطق الاقتصادية على عقد اتفاقيات تجارة حرة دولية مع شركاء من مختلف دول العالم، مما يسهل من نقل التكنولوجيا الحديثة وتوطينها بالداخل، الأمر الذي يساعد على تطوير مختلف القطاعات في السوق المحلية، كما تساعد المناطق الاقتصادية الحرة على مواجهة العجز الحاصل في النقد الأجنبي نتيجة لزيادة الانفاق الحكومي للحكومات المتعاقبة بعد ثورة 17 فبراير بشكل مفرط، مما أدى الى انخفاض في قيمة العملة المحلية سنة بعد الأخرى.

ويمكن أجمال فوائد المناطق الاقتصادية الحرة في كونها تمثل رافد مهم في برنامج تنويع الاقتصاد الليبي؛ ويمكن أن تكون ركيزة من الركائز الرئيسية التي يعتمد عليها، وتسهم في دفع عجلة التنمية وتنويع المنتجات والصادرات الليبية وتحقق دخل أضافي من العملة الصعبة، لكن الاستفادة من أنشاء المناطق الاقتصادية الحرة في ليبيا يجب أن يكون ضمن أو تالي لحزمة من مشروعات التنمية، والتي تكون البداية فيها الى مشاريع البنية التحتية متمثلة في مشاريع تطوير الاتصالات والطرق والمنظومة المصرفية والسكك الحديدة، فبدون هذه المشاريع لا يمكن أن تنجح المناطق الاقتصادية الحرة في أحداث أي آثر على مستوى الاقتصاد الوطني، أضافة الى الحاجة الى خطة واضحة بأهداف قابلة للقياس ومدد زمنية معلومة، الا أن ذلك لا يمنع من التنويه الى أهمية هذه المناطق ومدى الفائدة التي يمكن أن تعود على الاقتصاد الليبي، بالتالي وجب التنبيه لهذه المشاريع حتى تكون حاضرة في ذهن متخذ القرار لعلها تجد الطريق الى التنفيذ.

خاتمة:

أولاً: النتائج:

1- من خلال تعريف التنافسية يمكن وصف التنافسية بأنها حالة تكامل بين اقتصاديين أو شركتين بهدف زيادة القيمة المضافة لكليهما ويحقق كل منهم ربحاً دون خسارة الآخر، وهذا التعريف ينطبق على نشاط المناطق الحرة في ليبيا فهي تحقق ربحاً لجميع الدول المتعاملة فيها سوى ليبيا أو الدول الأوروبية أو الدول الافريقية.

2- تتميز ليبيا بموقع جغرافي مميز يتوسط العالم العربي ويعتبر حلقة وصل بين الجنوب الأوربي والشمال الأفريقي مما يمنحها ميزة تنافسية يمكن البناء عليها في وضع خطط وبرامج لتنمية الاقتصاد الليبي.

3- تعاني الدول الحبيسة من انخفاض في معدل نمو الناتج وارتفاع معدل البطالة والتضخم رغم الموارد الكثيرة في هذه الدول، إضافة الى ارتفاع معدل الهجرة من هذه الدول الى الدول الأوروبية.

4- مشاريع البنية التحتية وانشاء المناطق الحرة على السواحل الليبية وعلى الحدود الجنوبية في ليبيا مشاريع تخدم الاقتصاد العالمي في المجمل وبالأخص دول الجنوب الأوروبي والدول الافريقية الحبيسة.

5- أن أنشاء المناطق الاقتصادية الحرة يجب أن يكون ضمن أو تالي لحزمة من مشروعات التنمية، والتي تكون البداية فيها الى مشاريع البنية التحتية متمثلة في مشاريع تطوير الاتصالات والطرق والمنظومة المصرفية والسكك الحديدة، فبدون هذه المشاريع لا يمكن أن تنجح المناطق الاقتصادية الحرة في أحداث أي آثر على مستوى الاقتصاد الوطني.

6- من خلال التضاريس فليبيا مناسبة لإنشاء المناطق الحرة والطرق الرابطة بين شمال ليبيا والدول الأفريقية إضافة الى المناخ المناسب لإقامة مطارات الترانزيت.

ثانياً: التوصيات:

1- في أطار السعي لتنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي نوصي بالاستفادة من الموقع الجغرافي للدولة الليبية وما يوفره من ميزة تنافسية.

2- الإسراع في تفعيل وأنشاء المناطق الحرة على الحدود الشمالية والجنوبية للدولة الليبية فذلك سيساعد على تنويع مصادر الدخل في

الاقتصاد الليبي وتنويع مصادر عرض العملة الأجنبية ويوفر فرص عمل مستدامة ويجدب الاستثمار الأجنبي ويوطن التقنية ويساعد على تطوير قطاع الخدمات والصناعات التحويلية وكافة القطاعات.

3- تدليل العوائق سوء القانونية أو مشاريع البنية التحتية التي تعيق تجارة العبور والتي تعتبر مكمل لعمل المناطق الحرة.

قائمة المراجع:

1- موسى باهي وكمال روابنية 2016، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد (3) العدد (5)، ص 133-152.

2- نجاة كورتل وعبدالحميد مهري(2019)، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي –دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2011-2017، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد (52)، ص 1-20.

3- سليمة أحمد و عائشة كيحلي (2022)، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء تجارب الدول النفطية باستخدام مؤشر هيرفندال- هيرشمان للفترة 2017-2021، مجلة الباحث، المجلد (22)/العدد (1)، ص 165-177.

4- سالم إلياس، التنافسية في منظمات الاعمال، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (8)/العدد (1)، يونيو 2021، ص235.

5- نوري منير، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد (4)، يونيو 2006، ص23.

6- المرصد الوطني للتنافسية، " التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري" ، يونيو 2011، برنامج الأمم المتحدة الانمائي وبيئة تخطيط الدولة، ص5.

7- نفس المرجع

8- محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية، العدد (24)، فبراير 2010، ص7.

9- مجلخ سليم و بشيش وليد، قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر 1996-2019، Revue algérienne d'économie et gestion ، المجلد (16) /العدد(1)، يونيو 2022، ص48.

10- بلباي إيمان، عميش عائشة، آثر أدوات السياسة الاقتصادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2019، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد (6)/ العدد(1)، يونيو 2023، ص 207.

11- بن عزيز سمير، طاهري العيد، آثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1990-2021، مجلة مجتمع المعرفة، المجلد (9)/العدد (2)، أكتوبر 2023، ص 142.

12- الخطيب، ممدوح عوض، التنويع وآثره على النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي، مجلة جامعة الملك سعود-العلوم الإدارية، المجلد (26)/العدد(2)، يوليو 2014، ص 6-8.

13- شريط فيروز، ولد الصافي عثمان، آثر مؤشرات التنويع الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض دول أفريقيا خلال الفترة 2000-2020، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد(8)/العدد(3)، ديسمبر 2022، ص 107-108.

14- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة.

15- وزارة التخطيط، الحسابات القومية للفترة 2006-2019، ص 19.

16- منور أوسرير 2003، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)، مجلة الباحث، العدد(2)، ص 41.

17- باعمرو وفتوح، دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان (دراسة ميدانية على المنطقة الحرة بصلالة)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد (3)، العدد (3)، ص342.